نواب وسياسيون وأكاديميون:

كلمة خادم الحرمين صرخة في وجه المجتمع الدولي

رفض للتخاذل العالمي عما يحدث في غزة.. ومواجهة حاسمة للإرهاب

كتب: أحمد عبد الحميد

أجمع عدد من السياسيين والنواب البحرينيين على أهمية الكلمة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين إلى الأمة الإسلامية، مؤكدين أنها حملت العديد من الرسائل المهمة للمجتمع الدولي والإسلامي للتصدي إلى الإرهاب، وكذا صرخة مدوية للمجتمع الدولي لينتبه لما يحدث في المنطقة العربية، ولوقف المجازر اللا انسانية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني.

قال عبدالرحمن الباكر رئيس جمعية التجمع الوطني الدستوري «جود» إن الملك عبدالله بن عبدالعزيز هو رجل المواقف الصعبة، وكلمته بالأمس جاءت موجهة إلى الدول الكبرى بسبب تخاذلها عما يحدث في قطاع غزة من تجاوزات ترتكبها القوى الغاشمة ضد الشعب الفلسطيني، كما وجه كلماته إلى الأمة الإسلامية للتأكيد على أن ما يقوم به بعض المنظمات الإرهابية باسم الدين الإسلامي هو أمر لا يمت للدين بصلة، محذرا بعدم الانصياع لهذه الجماعات التي تتخذ الدين ستارا لأفعالها.

وأضاف أن خادم الحرمين وجه وناشد علماء المسلمين للقيام بدور مهم لتوعية الشباب المسلمين لعدم الانجراف وراء هذه الجماعات، مشددا على أن الكلمة جاءت في وقتها، لافتا إلى أن هناك دورا على المنظمات المجتمعية المهتمة بالشأن العام وكذا على الإعلام لتفعيل خطاب العاهل السعودي ووضعه حيز التنفيذ.

وأوضح رئيس جمعية التجمع الوطني الدستوري «جود» أنه علينا كجمعيات سياسية ورجال الدين وخطباء مساجد عدم الاكتفاء بسماع الخطاب وتأييده فحسب، ولكن علينا اتخاذ خطوات عملية، لأن الأمة الإسلامية تعاني من الإرهاب باسم الدين وظواهر التطرف الديني، إضافة إلى عدم اكتراث الدول الكبيرة بما يحدث من إرهاب رسمي من إسرائيل بحق الفلسطينيين، وكذلك ما يرتكبه النظام السوري، إلى جانب السكوت عما يحدث في العراق باسم الدين والإسلام.

ودعا الباكر إلى تحرك شعبي لتأييد ما ورد في كلمة خادم الحرمين، وعلى السعودية دور كبير ومهم في هذا الإطار بما تملكه من ثقل في المحيط الإقليمي والدولي، عبر عقد مؤتمر شامل للمسلمين والعرب والمهتمين لوضع إطار خطط عملية للقضاء على التطرف باسم الدين، وكذا مناصرة الشعوب التي تقع تحت إرهاب الدول، إلى جانب تحرك واسع للسيطرة على المتطرفين ووقف الإرهابيين والدول الإرهابية كإسرائيل.

وأكد خميس الرميحي عضو مجلس النواب أن كلمة خادم الحرمين الشريفين حملت معاني كبيرة بما ورد فيها من توجيه الانتقادات للمجتمع الدولي لعجزه عن مواجهة الإرهاب وتغذيته لعوامل الإرهاب، إلى انتقاد الأطراف الدولية التي ترعى الإرهاب، لأن هذه الدول التي اكتوت بنار القاعدة من قبل ستكتوي بنار الإرهاب الجديد

○ عبدالرحمن بومجيد.

○ خميس الرميحي.

○ خالد الشاعر.

موضحا أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل متفرجا على المجازر التي تحدث في الدول العربية كسوريا والعراق وليبيا وحتى اليمن.

وقال الرميحي إن خادم الحرمين أطلق صرخة مدوية للمجتمع الدولي لينتبه لما يحدث في المنطقة العربية، لأنه ليس وليد الصدفة أو ثورات للتغيير إنما مخطط لتفتيت المنطقة والقضاء على مقدراتها، لافتا إلى أنه سيأتي اليوم الذي تكتوي هذه الدول بنار الإرهاب لأن من يربي الأفاعي لابد أن يأتي اليوم الذي ستعضه فيه هذه الأفاعي.

وأشاد بما جاء في كلمة خادم الحرمين الشريفين والتي تدل على شخصية قائد عربي كبير يهتم بحياة الشعوب العربية وما تتعرض له من تحديات وصعوبات، وتدل على قلب كبير ينبض بهموم الأمة، ويجب أن يكون قدوة لكل القادة العرب، وعلينا أن نسعى لتحويل هذه الأقوال إلى أفعال.

وحول دعوة خادم الحرمين لعلماء المسلمين للاضطلاع بمسئولياتهم، أوضح النائب خميس الرميحي أن العبء لا يقع على رجال الدين فقط في إطار مواجهة الإرهاب، ولكن هناك أدوار على جهات عدة عليها أن تتحمل مسئولياتها بداية من المجتمع والأسرة والدولة للتصدي لهذه الظاهرة البغيضة لأنها حلقة متكاملة، مشيرا إلى أن كلمة العاهل السعودي تمثل فزعة أيضا لجميع الدول لتقوم بتوجيه علمائها ليقوموا بتوجيه الفئات الشبابية التي ترفع السلاح وتقوم بالكثير من الأعمال الإرهابية المنافية للدين نتيجة تحريض بعض المحسوبين على علماء المسلمين، لذا فإن المسئولية تقع على جميع الأطراف للتصدي لهذه الأفعال.

فيما وصف عبدالرحمن بومجيد استمرار الجرائم ضد الانسانية التي تقوم بها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في غزة تحت مرأى ومسمع من مختلف المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، في ظل استمرار اسرائيل في انتهاك القوانين الدولية من دون أي رادع لها، متسائلا أين حقوق الانسان مما يحصل في فلسطين؟

من جانبه اعتبر رجل الأعمال خالد الشاعر كلمة خادم الحرمين الشريفين تدق ناقوس الخطر في وجه المجتمع الدولي لضرورة التحرك العالمي للتصدي لظاهرة الإرهاب التي أصبحت تمثل خطرا داهما على الجميع، لافتا إلى أن خادم الحرمين يضع الأمور في نصابها الصحيح تجاه الممارسات المسيئة للإسلام التي يقدم عليها هؤلاء الإرهابيون باسم الدين، والدين منهم براء، فشوهوا صورة الإسلام بنقائه وصفائه وإنسانيته.

وأضاف أنه على قادة وعلماء الأمة الإسلامية الاستجابة لدعوة العاهل السعودي لأداء واجبهم تجاه من يحاولون اختطاف الإسلام وتقديمه إلى العالم بأنه دين التطرف، والكراهية، والإرهاب، مطالبا المملكة العربية السعودية بالدعوة لمؤتمر جامع لعلماء الأمة الإسلامية لوضع استراتيجية مواجهة للإرهاب في هذه المرحلة التاريخية الحرجة من عمر الأمة، التي تتعرض للتمزيق باسم الدين.

وشدد الشاعر على أن ما قاله خادم الحرمين حول الممارسات العدوانية التي يرتكبها العدو الصهيوني ودماء أشقائنا في فلسطين التي تسفك في مجازر جماعية، هي رسالة تحذير مهمة للمجتمع الدولي لتحمل مسئولياته للتصدي لهذا العدوان الغاشم، باعتبار أن المعايير المزدوجة التي تتبعها القوى الكبرى في فلسطين والعراق وسوريا تخلق بيئة حاضنة للإرهاب من خلال جماعات أو منظمات أو دول لأن ذلك سيؤدي إلى خروج جيل لا يؤمن بغير العنف، رافضاً السلام، ومؤمناً بصراع الحضارات لا بحوارها.

وأشار الشاعر إلى أن خادم الحرمين الشريفين والقيادة السعودية أجروا عدة لقاءات مهمة خلال الأيام الماضية، متوقعا أن يتم الإعلان قريبا عن خطوة جامعة برعاية سعودية للتصدي لهذه الظواهر المسيئة إلى الإسلام والتهديدات التي تستهدف المنطقة.

من جانبه قال د.ظافر محمد العجمي المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج ومقره الكويت ان خادم الحرمين تحدث بجمل لا يعني قصرها قصر رؤيتها، حيث تجلت قدرتها على كشف الواقع المؤلم المتمثل في رخص الدم الفلسطيني وضيق حيز التحرك العربي وغياب الضمير الدولي.

وأشار العجمي إلى أن خادم الحرمين الشريفين قرأ وتوقع تدهورا دراميا في الجانب الانساني في غزة بعد ان أخذت الهجمة الصهيونية منحى يتجاوز البعد التعبوي إلى الابادة بكل أبعادها، وخطابه هو رفض للغيبوية المشينة التي يعيشها العالم بعيدا عما يجري في غزة.

الثقافة الأمنية

شبكات التواصل الاجتماعي

مع الانتشار الواسع لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي كـ «تويتر» وغيرها في تداول الأفكار والتعبير عن الآراء، إلا أن هناك وللأسف من يستغل هذه الوسائل في إذاعة الأخبار الكاذبة والإساءة إلى الآخرين كالسب والقذف والمساس بالنسيج الوطني ووحدة الشعب.

وبالتأكيد فان هذه الأفعال تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون، حيث نصت المادة ١٦٨ من قانون العقوبات على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك اضطراب الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة).

أما في حالة القذف والسب فان المادة ٣٦٤ قد نصت على انه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار من أسند إلى غيره بإحدى طرق العلانية واقعة من شأنها أن تجعله محلا للعقاب أو للازدراء. وتكون العقوبة الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع القذف في حق موظف عام أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأديته وظيفته، أو كان ماسا بالعرض أو خادشا لسمعة العائلات، أو كان ملحوظا فيه تحقيق غرض غير مشروع.

وإذا وقع القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو المطبوعات عد ذلك ظرفا مشددا)، كما أشارت المادة ٣٦٥ (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي تجاوز مائه دينار من رمى غيره بإحدى طرق العلانية بما يخدش شرفه أو اعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقع السب في حق موظف عام أو أثناء أو بسبب أو مناسبة تأديته وظيفته، أو كان ماسا بالعرض أو خادشا لسمعة العائلات أو كان ملحوظا فيه تحقيق غرض غير مشروع. وإذا وقع السب بطريق النشر في إحدى الصحف أو المطبوعات عد ذلك ظرفا مشددا).

وقد وجدت هذه القنوات الالكترونية في الأساس لخدمة المجتمعات وزيادة التواصل فيما بينها بل أصبح لها أيضا مميزات عديدة في المعاملات التجارية، إلا أن لها في الجانب الآخر عددا من السلبيات التي تنجم عن سوء استخدامها من قبل الأفراد، ومن ذلك استخدامها في التحريض على إشاعة الفوضى وارتكاب جرائم متنوعة، ومن بينها الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي عن طريق إيصال الأخبار والصور التي من شأنها الإضرار بالمصالح الوطنية، والتحريض على كراهية نظام الحكم، بالإضافة إلى نشر الأخبار والصور المزورة المنسوبة كذبا إلى الغير والتي من شأنها اضطراب السلم الأهلي أو الإضرار بالصالح العام، والتحريض على ارتكاب مختلف الجرائم الجنائية كالقتل أو الإتلاف أو الحريق، والتحريض على ازدراء طائفة من الناس.

كما أن هناك جرائم أخرى ترتكب تحت مظلة وسائل التواصل الاجتماعي ومنها اهانة الذات الملكية أو علم الدولة أو شعارها الوطني، وإهانة دولة أجنبية أو منظمة دولية أو رئيسها أو ممثلها لدى الدولة أو علمها أو شعارها الرسمي، والتأثير في الرأي العام، والمساس بإحدى الملل المعترف بها أو التحقير من شعائرها، وإهانة رمز أو شخص موضع تمجيد أو تقدير لدى أهل ملة بالقذف والسب وإفشاء الأسرار.

قضايا وحوادث

تقديم: سيد عبدالقادر ■ sayedo@hotmail.com

المتهم بالتسبب في وفاة فتاتين على كوبري السيف يستأنف الحكم

تنظر المحكمة الكبرى الجنائية في ٢٩ أكتوبر القادم، في استئناف بقضية بحريني أدين بتهمة التسبب بخطئه في وفاة فتاتين وإصابة أخرى في الحادث المروري الذي وقع أعلى كوبري السيف.

وقالت المحامية نور سند إن محكمة أول درجة كانت قد حكمت على المتهم (موكلها) بالحبس ٦ أشهر بتهمة وقدرت المحكمة كفالة ٥٠٠ دينار لوقف التنفيذ وغرامة بالقيمة نفسها.

وكان رئيس نيابة المرور حسين البوعلي، قد صرح بعد الحادث بأن النيابة العامة أنجزت تحقيقاتها في واقعة وفاة فتاتين وإصابة أخرى، إثر حادث مروري أعلى كوبري السيف، وذلك بإحالة المتهم إلى المحاكمة الجنائية لجلسة عاجلة باتهامات التسبب خطأ في وفاة مجني عليهما وإصابة أخرى نتيجة عدم اتباعه التعليمات، وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وتحت تأثير السكر، وكانت النيابة العامة باشرت التحقيق في موالاة، وعلى مدار يومين منذ إبلاغها بالواقعة بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٣، مكثفة جهودها للانتهاء من التحقيقات في أقرب أجل مع الالتزام بسلامة التحقيقات واستيفائها إجراءاتها المتطلبة قانوناً، تحقيقاً لمبدأ العدالة السريعة الناجزة.

وقد تلقت الإدارة العامة للمرور في وقت مبكر من صباح يوم الخميس (٢٠ يونيو ٢٠١٣) بلاغاً عن وقوع حادث مرور على شارع الشيخ خليفة بن سلمان أعلى كوبري السيف، حيث كانت إحدى السيارات يقودها بحريني ثبت فيما بعد تعاطيه الكحول في طريقها باتجاه مدينة حمد، وانحرف قائدها فجأة مصطدماً بالحاجز الأسمنتي يمين الطريق مخلفة وراءها كمية من الأتربة، في الوقت الذي تصادف فيه قدوم سيارة أخرى تستقلها ثلاث فتيات بحرينيات على الاتجاه نفسه، كنّ بصدد سلوك المسار الأيسر، وتفاجأن بالحادث، فحاولت قائدة السيارة قدر جهدها تفادي الاصطدام بتلك السيارة، فانحرفت أقصى اليمين، ما أدى إلى الاصطدام بالحاجز الأسمنتي، وعدم قدرتها على التحكم في السيارة، وانحرافها مرة أخرى أقصى اليسار مصطدمة بالحاجز الحديد وانحشارها في فتحة به وسقوطها بركابها من أعلى الكوبري، ما أدى إلى وفاة الراكبتين ونقل قائدة السيارة إلى المستشفى في حالة خطرة. وفتح هذا الحادث المؤلم الحديث عن إجراءات السلامة على الجسور والكباري، وعلى إثر الحادث تفقد رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بشكل شخصي الإجراءات التي تتخذها الأجهزة المعنية لضمان سلامة مرتادي الشوارع والمستفيدين من خدمات البُنى التحتية كالجسور والكباري، حيث قام بزيارة موقع الحادث الذي نجم عنه وفاة الفتاتين. وكان وزير الأشغال عصام عبدالله خلف صرح بأنه ضمن توجيهات رئيس الوزراء فقد باشرت وزارة الأشغال التنسيق مع مسئولي الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية للوقوف على تفاصيل ومسببات الحادث، حيث سيقوم وزير الأشغال بجولة تفقدية للجسور بمختلف مناطق البحرين من أجل الوقوف على ضمان توافر معايير الأمن والسلامة في الحواجز الموجودة على جوانب تلك الجسور وفق الإجراء الذي اعتادت وزارة الأشغال القيام به في السابق. وفي الوقت الذي عقد فيه الوزير خلف اجتماعاً عاجلاً مع عدد من مسئولي ومهندسي الوزارة، فقد سارعت وزارة الأشغال إلى توفير عدد من الحواجز الأسمنتية في موقع حادث جسر السيف حفاظاً على السلامة العامة.

للقلم عيون

محاولة اختطاف الإسلام

سيد عبدالقادر ■ sayedo@hotmail.com

استمعت إلى الكلمة القوية التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أكثر من مرة، استوقفتني الكلمات والعبارات القوية والرسائل الواضحة، وتأملت المعاني الكامنة بين السطور وهي واضحة لكل ذي عقل مبصر.

واستوقفتني كثيرا هذه العبارة التي صيغت بعناية فائقة، عمن «يحاولن اختطاف الإسلام وتقديمه للعالم بأنه دين التطرف، والكراهية، والإرهاب» وعمن يقتلون النفس التي حرم الله قتلها ويتباهون بذلك.

ما قاله الملك عبدالله بن عبدالعزيز لامس جروحا غائرة في قلوبنا، جروحا أصابت الأرواح قبل الأجساد، من هذه الفتنة الكبرى التي تعيشها الأمة الإسلامية والعربية، ممن يدعون أنهم مسلمون ويزعمون - بغير حق- أن هدفهم هو تطبيق شرع الله، وشرع الله منهم براء.

كلمة العاهل السعودي تتكامل مع ما قاله الرئيس عبدالفتاح السيسي، عن أن الدين يستخدم لتمزيق المنطقة العربية الآن، والمقصود بطبيعة الحال ليس الدين الحق، وإنما الادعاء والافتراء باسم الدين.

وهذا الإعلان الواضح من زعيمي السعودية ومصر، يأتي في محله وفي وقته المناسب، حتى تتوقف كل الافتراءات باسم الدين وباسم الشريعة، وهي افتراءات تصب في النهاية في صالح أعداء الأمتين العربية والإسلامية.

إنه إعلان صريح من زعيمين كبيرين يمسكان مفاتيح الحل والربط، بأن ما يحدث مؤامرة، وبأن من يؤيد هذه الخطايا هو مؤيد لجريمة تفتيت وتمزيق الأمة العربية، لصالح سيناريو الفوضى الخلاقة المقيت.

لا يستطيع أحد بعد اليوم أن يدعي الغباء أو عدم الفهم، وينساق وراء هذه الخطايا التي ترتكب باسم الدين، ولا وراء هذه المجازر والمذابح التي يتباهي مرتكبوها بحمل رؤوس ضحاياهم في الصور التذكارية.

إنني أضم صوتي كمواطن مسلم عربي إلى دعوة الملك عبدالله لقادة وعلماء الأمة الإسلامية لأداء واجبهم تجاه الحق جل جلاله، وأن يقفوا في وجه من يحاولون اختطاف الإسلام وتقديمه للعالم بأنه دين التطرف، والكراهية، والإرهاب، وأن يقولوا كلمة الحق، وألا يخشوا في الحق لومة لائم.

لا نريد الآن ولا بعد ذلك أن نرى من يصفون أنفسهم بعلماء دين وهم يقفون على منابر الكراهية، يحرضون شعوبا على الخروج على جيوشهم وتحطيمها، أرجو أن يسكت مثل هؤلاء إلى الأبد لأنهم دعاة فتنة وليسوا دعاة دين، فمن سيحمي بلاد العرب والمسلمين إذا ما انهارت البقية الباقية من جيوشها؟ ومن سيوقف مؤامرة دولة إسرائيل المزعومة «من النيل إلى الفرات» التي بدأ النشطاء الصهاينة في الترويج لها على صفحاتهم بموقع الفيس بوك.

إنها الفتنة تشتعل وعندما يتحدث زعيم كبير مثل الملك عبدالله بن عبدالعزيز بهذا الوضوح، ويوجه في كلمته التي سمعها العالم رسائله الواضحة، فلا يمكن أن نتوقع أن الأمر سيقف عند حدود الكلام، ولهذا فقد اختار أن يختتم كلمته بالآية الكريمة التي تقول «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون»، صدق الله العظيم.

الحبس سنة لاختلاس ٢٧ ألف دينار من شركته

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الثانية برئاسة القاضي محسن مبروك، وعضوية القاضيين أسامة الشاذلي والسيد محمد عزت وأمانة سر عبدالله محمد، بتأييد الحكم بحبس متهم آسيوي سنة مع النفاذ، بتهمة اختلاس ٢٧ ألفا و٧١٠ دنانير من الشركة التي يعمل بها.

كان بلاغ قد ورد إلى مركز الشرطة من مسئول شركة يعمل بها المتهم، أفاد فيه بأنه تم إجراء جرد لحسابات المتهم الذي يعمل موزعا لكروت المحمول المدفوعة مسبقا، على المحال التجارية والبرادات، وأنه يقوم بتحصيل قيمة هذه الكروت ويقوم بتوريد المبالغ المالية لخزينة الشركة، وقد أسفر الجرد عن وجود عجز قدره ٢٧٧١٠ دينار.

تم استدعاء الموظف المتهم وإحالته إلى النيابة العامة، حيث اعترف بأنه يعمل بالشركة منذ أربعة أعوام، وانه اعتاد أن يقترض من المبالغ التي يقوم بتحصيلها ثم يردها بعد ذلك، ولكنه في الآونة الأخيرة زادت المبالغ التي اقترضتها فتوقف عن السداد، وأبدى رغبته في تقسيط المبالغ.

أسندت النيابة إليه أنه اختلس المبالغ المالية المبينة والمملوكة للشركة التي يعمل بها، والمسلمة إليه على سبيل الوكالة وذلك إضرار بصاحب الحق عليه.

وحكمت محكمة أول درجة عليه بالحبس سنة مع النفاذ، واستأنف المتهم الحكم فقضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.